

منظمة العفو الدولية

15 فبراير/شباط 2016

رقم الوثيقة: EUR 21/3431/2016

المملكة المتحدة وفرنسا يجب أن تتعاونوا لضمان نقل سريع للاجئين والمهاجرين ممن لهم ذوي قربي بالمملكة المتحدة.

رأينا والدنا قبل سبع سنوات. نتحدث معه كل يوم. إنه يحاول أن يأتي بنا إلى المملكة المتحدة. وقال أحد المحامين لأبينا إنه يستطيع أن يجلب زوجته وأولاده القصر، ولكن لا أحد غيرهم. ولكن حتى هذا سوف يستغرق وقتاً طويلاً على ما يبدو.

امرأة عراقية حامل تعيش في مخيم غراند سينت في دنكيرك مع أشقائها، وزوجها وأمها

أنا لا أعرف إذا كان هذا [أي تقديم طلب اللجوء في فرنسا] بإمكانني. ولا أدري إذا كان حتى بإمكانني البقاء في فرنسا، وأنا لا أريد ذلك، أريد أن أكون مع عائلتي.

صبي أفغاني يبلغ من العمر 15 عاماً يعيش في مخيم في كاليه انتظاراً لجمع شمله بعمه وجدته في المملكة المتحدة. وما زال آلاف اللاجئين والمهاجرين يعانون من ظروف معيشية مزرية في كاليه ودنكيرك في شمال فرنسا، وكثير منهم يأملون في اجتماع شملهم مع أسرهم في المملكة المتحدة. وللخروج من هذا المأزق، يجب على المملكة المتحدة والحكومات الفرنسية أن تتخذ على وجه السرعة التدابير التي تسهل التعرف السريع على الأشخاص الموجودين في المخيمات الذين لهم روابط عائلية بذويهم في المملكة المتحدة وسرعة نقلهم إليها.

وتشير تقديرات السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمقيمين في المخيمات إلى أن حوالي 6500 لاجئ ومهاجر يعيشون في ظروف مزرية في مخيمات مؤقتة في كاليه ودنكيرك. وبينما اتخذت السلطات الفرنسية بعض التدابير لتوفير الإقامة المناسبة للفئات الأكثر ضعفاً في المخيمات، إلا أن هذه التدابير تعالج احتياجات أقلية من السكان فقط.

وبين سكان كلا المخيمين، هناك أشخاص توجد أسرهم في المملكة المتحدة، وكذلك مواطنون بريطانيون يقيمون في المخيم من أجل أن يكونوا مع أفراد من أسرهم. وقال بعض هؤلاء الأفراد لمنظمة العفو الدولية خلال زيارتها في أوائل فبراير/شباط 2016 إن الرغبة في لم شملهم مع عائلاتهم كانت عاملاً رئيسياً وراء رحلاتهم من بلدهم الأصلي.

وتشير المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية إلى أن بعض هؤلاء الأفراد على الأقل، بمن فيهم أطفال برفقة أهليهم وأطفال غير مصحوبين ونساء عازبات وهم يتعرضون لخطر العنف والاستغلال والاتجار، وكذلك ضحايا الصدمات النفسية، وأن لهم مطالبات قانونية قوية يجمع شملهم مع أسرهم في المملكة المتحدة - سواء بموجب أحكام جمع شمل الأسرة من لائحة دبلن الثالثة أو بمقتضى قواعد الهجرة في المملكة المتحدة الخاصة بالهجرة العائلية. ومع ذلك، فليس لديهم القدرة على الوصول إلى هذه الطرق المحتملة للسفر بشكل قانوني إلى المملكة المتحدة، لأنهم غير مدركين لحقوقهم أو للخيارات أمامهم، وكذلك بسبب الإجراءات المرهقة ومتطلبات الإثبات. ونتيجة لذلك، لا يجدون أي خيار آخر سوى دفع الأموال للمهربين والمخاطرة بحياتهم بالسفر غير الشرعي عبر القنال.

إن خدمات المعلومات والمساعدة القانونية تكاد تكون غير موجودة في مخيم "غراند سينت" في دنكرك وهي غير كافية في كاليه. ونتيجة لذلك، فإن الغالبية العظمى من سكان المخيمات ليسوا على علم بحقوقهم في فرنسا أو الخيارات المتاحة لهم. والمعلومات القليلة المتوفرة لبعض سكان المخيمات عن طرق قانونية لجمع شملهم مع أسرهم يتلقاها السكان بتشكك له ما يبرره نظراً لندرة الأمثلة من التطبيقات الناجحة؛ ووفقاً للأدلة المشار إليها في حكم صادر عن إحدى محاكم المملكة المتحدة مؤخراً، فقد طولبت فرنسا والمملكة المتحدة بقبول أربعة من طالبي اللجوء من ذوي الروابط العائلية في 2015، بيد أنه في نهاية المطاف لم يتم قبول سوى شخص واحد فقط وتم نقله.

وتحت منظمة العفو الدولية حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا على حماية مبدأ وحدة الأسرة لمن هم في كاليه ودنكرك وذلك من خلال تنفيذ تدابير عاجلة يتم بموجبها سرعة التعرف على ذوي الروابط العائلية مع أشخاص في المملكة المتحدة ونقلهم إليها. ويتعين على الحكومتين السماح بإدخال المطالبة بوحدة الأسرة من خلال أفراد الأسرة في المملكة المتحدة وكذلك الموجودين في فرنسا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على المملكة المتحدة وفرنسا أن تتفقا بسرعة على المعايير المستخدمة لتقييم طلبات لم شمل العائلات الممتدة. وفي تحديد أسس للنقل إلى المملكة المتحدة والاتفاق عليها بناءً على مبدأ وحدة الأسرة، تحت منظمة العفو الدولية كلا الحكومتين على أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى تقاسم المسؤولية عن أزمة اللاجئين العالمية - وليس فقط مع الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء ولكن مع الدول غير المتقدمة، وذلك باستخدام تعريف موسع للأسرة، خارج حدود لائحة دبلن الثالثة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي جعل المعلومات القيمة عن نظام اللجوء في فرنسا والفرص المتاحة لجمع شمل العائلات في المملكة المتحدة متاحة لمن هم في مخيمات كاليه ودنكرك، وفي المراكز التي تم نقل إليها في جميع أنحاء البلاد، وكذلك لأفراد الأسرة في المملكة المتحدة. ويجب على السلطات المعنية من كلا

البلدين الإعداد المشترك لنشرات المعلومات والمبادئ التوجيهية بشأن الإجراءات، بما في ذلك الجداول الزمنية والمعايير ذات الصلة، فضلا عن متطلبات الإثبات. ويجب أن تتاح هذه المعلومات بلغات سكان المخيمات. تحتاج الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى العمل معا لضمان إجراءات فعالة وذات كفاءة، الأمر الذي يتطلب أيضا وجود مساعدة قانونية شاملة. ويتعين على كلتي الحكومتين تسهيل المشورة القانونية المستقلة والتمثيل القانوني لأفراد الأسرة في المملكة المتحدة، وفرنسا، على التوالي، بما في ذلك توفير المساعدة القانونية، بحيث يمكن تحديد الأشخاص ذوي الروابط العائلية ذات الصلة واستيفاء حقهم في الحياة الأسرية.

وينبغي أن تكون متطلبات الأدلة لإثبات الروابط العائلية متناسبة مع الظروف التي يجد اللاجئون والمهاجرون أنفسهم فيها، وينبغي الحد من الأعباء الإدارية غير الضرورية لتطبيقات جمع شمل الأسرة. ولا يجب أن يعتمد إثبات الروابط العائلية على اختبارات الحمض النووي، وذلك حتى يتسنى استيعاب الروابط العائلية غير البيولوجية. وإذا ما طلب إجراء مثل هذه الاختبارات، فيجب على الحكومتين البريطانية والفرنسية توفير الأموال اللازمة لتغطية تكاليفها. ينبغي تقييم المطالبات بجمع شمل الأسر التي قدمها الأطفال في ضوء اتفاقية حقوق الطفل في ضوء مصلحة الطفل لكونها الاعتبار الأساسي في جميع مراحل العملية. ويجب أن يتلقى الأطفال المعلومات المناسبة لأعمارهم. كما يجب أن تتم التعامل العاجل مع الطلبات المقدمة من الأطفال، وغيرهم من المتقدمين الضعفاء بشكل خاص مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أو الأمراض الخطيرة، وضحايا العنف الجنسي، والنساء الحوامل أو الناجين من التعذيب.

وأخيرا، تحت منظمة العفو الدولية الحكومتين الفرنسية والبريطانية على أن تأخذ على محمل الجد الضرورة الأخلاقية والسياسية - إن لم تكن القانونية- للمشاركة في المسؤولية إزاء أزمة اللاجئين العالمية. في حين أن التدابير المذكورة أعلاه لضمان التثام شمل أسر أولئك الذين يعيشون في ظروف دون الحد الأدنى في مخيمات كاليه وندرك يجب اتخاذها على الفور، وينبغي أن تمتد هذه التدابير لما هو أبعد من المواقع القريبة من حدود المملكة المتحدة. فجمع شمل الأسرة هو أحد السبل التي يمكن للمملكة المتحدة أن تتقاسم بها المسؤولية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأخرى نحو طالبي اللجوء واللاجئين.

إن جمع شمل اللاجئين مع أفراد أسرهم في المملكة المتحدة - سواء بموجب أحكام لائحة دبلن الثالثة أو غير ذلك- سيكون رغم أهميته خطوة للأمام، وإن كانت صغيرة نسبيا، تقدمت بها المملكة المتحدة نحو تقاسم المسؤولية عن اللاجئين في وقت أزمتهم العالمية، وطريقة تضمن بها كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية عدم إرغام الناس على المخاطرة بحياتهم أو التخلي عن مدخراتهم للمهربين من أجل اجتماع شملهم مع عائلاتهم.

معلومات أساسية

في أوائل فبراير/ شباط 2016، قامت منظمة العفو الدولية بزيارة استغرقت ثلاثة ايام الى مخيمات في كاليه و دنكرك وأجرت مقابلات مع اللاجئين والمهاجرين والمتطوعين والمنظمات غير الحكومية وكذلك بلدة كاليه التي هي مسؤولة حالياً عن تسجيل طلبات اللجوء في كاليه.

وعلى الرغم من أن الأرقام الدقيقة غير متوفرة، فإن التقديرات تشير إلى أن هناك نحو 4 آلاف لاجئ ومهاجر يعيشون في مخيمات في كاليه وحوالي 2500 يعيشون في مخيم غراند سينت في دنكرك. هؤلاء اللاجئين والمهاجرون يتحملون الأحوال المعيشية المزرية في هذه المخيمات على الرغم من بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة الفرنسية في أعقاب أمر بتحسين هذه الأحوال أصدرته المحكمة الادارية في " ليل " في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

هناك وجود حكومي محدود للغاية في كلا المخيمين، في حين يتم توفير الأساسيات مثل الغذاء والماء والملابس والمساعدات الطبية والمأوى إلى حد كبير من قبل المنظمات غير الحكومية والمتطوعين الذين يجمعهم تنسيق فضفاض.

وأكبر منطقة في مخيم كاليه هي ما تعرف باللغة الدارجة باسم "الغابة" وتضم الخيام وسقائف خشبية أقامها المهاجرون

واللاجئون بمساعدة المنظمات غير الحكومية والمتطوعين. وقد أخلت الحكومة الفرنسية مؤخراً منطقة في وسط "الغابة" وأقامت مخيماً يتكون من حاويات الشحن التي يمكن أن تؤوي كل منها 12 شخصاً.

هذه المساحة، المسماة بمركز الاستقبال المؤقت والتي تديرها منظمة " لايف أكتيف" (الحياة النشطة) غير الحكومية تبلغ سعتها حالياً 750 وتؤوي نحو 700 لاجئ ومهاجر، من بينهم ما يقرب من 100 طفل. والعمل يجري لزيادة السعة إلى 1500 بحلول منتصف فبراير/ شباط. هذا الموقع ليس به مرافق الطبخ أو الاستحمام. وفي الطرف الأقصى من "الغابة" هو مركز جول فيري النهاري الذي يحتوي للنساء ومن يصحبهن من أطفال وتديره هو الاخر منظمة " لافي أكتيف". والمركز النهاري به أدشاش ساخنة ومكان للترفيه وتناول الطعام، وهو متاح لجميع المقيمين في المخيم بمن فيهم من يقيمون خارج " مركز الاستقبال المؤقت" ومأوى للنساء. وفي مكان الترفيه مأخذ الكهرباء لشحن هواتف السكان المحمولة الخاصة بهم. ويتم تقديم حوالي 1200 وجبة إفطار و2500 وجبة ساخنة يوميا. لسكان المخيم.

ويتسع مأوى النساء لإيواء 400 من النساء والأطفال (200 في المباني و200 في الخيام)، وبه مناطق للمطابخ والحمامات والمراحيض. وبينما تحيط الأسوار والبوابات بمركز الاستقبال المؤقت وبمأوى النساء داخل مركز جول فيري النهاري، مما يوفر الأمن لسكانهما، فإن بقية سكان المخيم الذين قدر عددهم بنحو 3 آلاف

في مطلع فبراير/ شباط ينامون في خيام أو سقائف خشبية دون أي حماية من العنف أو الإيذاء أو التحرش، والتي قد تأتي من سكان المخيم أو من الخارج. كما قال العديد من اللاجئين والمهاجرين الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية في كاليه إنهم تعرضوا لهجمات من قبل جماعات الأمن المحلية أو لمضايقات من قبل المهربين.

في مخيم غراند سينت في دنكرك لا توجد منشآت دائمة ذات خدمات مركزية. ويعيش جميع القاطنين في الخيام المخيطة في قماش مشمع وأبسطة بلاستيكية يخوضون في الطين إلى الكواحل. وليس هناك تدفئة في الخيام وتتسبب السخانات التي توقد بالغاز والتي يستخدمها بعض السكان في نشوب الحرائق أحيانا. وهناك 50 دورة مياه و40 حماماً في المخيمات لاستخدام جميع المقيمين. ولا تتوفر الكهرباء إلا في الخيمة التي تقدم فيها منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة أطباء العالم الاستشارات. وقد اشتكى عدد من السكان من وقوعهم ضحايا للمعارك بين عصابات التهريب المختلفة، واشتكت النساء غير المتزوجات من التحرش بهن في خيامهن ليلاً.

الحصول على معلومات عن الحقوق وإجراءات اللجوء إلى فرنسا بما في ذلك إجراءات دبلن، فضلا عن احتمالات جمع شمل الأسرة في المملكة المتحدة، أمر محدود للغاية في مخيم كاليه ويكاد يكون معدوماً في دنكرك. والمكتب الفرنسي للهجرة والاندماج يقوم بجولات يومية في مخيم غراند سينت في دونكيرك بهدف تقديم معلومات عن إمكانية النقل إلى مركز الاستقبال والتوجيه. وباستثناء منظمين غير حكوميين ذواتي قدرات محدودة، تزوران المخيم أيضاً لتقديم معلومات أساسية عن حق اللجوء إلى فرنسا، يبدو أن المكتب المذكور هو المصدر المعلومات الرسمي الوحيد لسكان المخيم.

في كاليه، في مركز جول فيري النهاري والمكتب الفرنسي لحماية اللاجئين والمكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية، ويوفر المكتب المذكور معلومات عن إجراءات اللجوء إلى فرنسا واحتمال النقل إلى مراكز الاستقبال والتوجيه في جميع أنحاء البلاد. يتم والمعلومات المكتوبة عن التحويلات إلى مراكز الاستقبال والتوجيه متاحة في الحاويات وفي مركز الاستقبال المؤقت، وتعطى لكل ساكن جديد.

وثمة اجتماع دوري لقادة المجتمع تستضيفه منظمة ACTED غير الحكومية في خيمة كبيرة تقع في وسط المخيم. ويقوم ممثلو المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج أيضاً بجولات يومية في مخيم كاليه. كما يقدم بعض المتطوعين المعلومات

الأساسية والمشورة القانونية من كوخ خشبي في المخيم، حيث لا تساعد الأحوال المادية على تقديم المشورة القانونية المناسبة.

إن غياب خدمات الترجمة الشفوية في كلا المعسكرين عقبة أخرى في طريق تمكين السكان من الحصول على معلومات كافية وعلى المشورة القانونية من الخدمات المحدودة المتاحة.

وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة القانونية في المنطقة، ولكنها تفيد عن المحدودية الشديدة للموارد وهي قادرة على توفير التمثيل القانوني الكامل لعدد قليل من الأفراد فقط. أما الحصول على المساعدة القانونية لسكان مخيم غراند سينت فهو أمر أكثر صعوبة إذ تتم الإحالة إلى طالبي المساعدة القانونية بشكل رئيسي من خلال المتطوعين والمنظمات غير الحكومية العاملة في كاليه.